الذي هو معمول الضرب وليس زيد معمولا للضرب فتامل **قوله** وما كادوا يفعلون
فكاد فعل من افعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولا يرفع الاسم وينصب الخبر
فاذا دخل النفي فالصحيح انه كسائر الافعال فيكون المعنى انهم ما قاربوا ان
يفعلوا **فان قلت** كيف نفي قرب الفعل وقد قال الله تع فذبحوها
قلت لامناقاة لاختلاف وقت الفعل ووقت النفي لانهم ما قاربوا
الفعل لكثرة مراجعاتهم قبل انتهاء سوالاتهم فاذا انقطعت تعللا تهم فعلوا
فعل المضطر الملجي الى الفعل **فان قلت** البيت الواو للحال فيفضي الى
المحذور **قلت** البيت للحال بل هي للعطف كما هو اصلها ويجوز
ان تكون للاعتراض قال صاحب الكشاف قوله تع وما كادوا يفعلون استقال
لاستقصايهم والواو ضمير مرفوع متصل عايد الى قوم موسى عليه الصلاة والسلام
في محل رفع على انه اسمه ويفعلون خبره فيفعل فعل فاعله الواو والجملة منصوبة
المحل على انها خبرها فيقدر الكلام وما كادوا فاعلين كا في **قوله** لا يجوز اقتران
الخ لانه يمتنع جعل الحديث خبرا عن الذات وهذا واضح اذ كان اسمها اسم
عين والكلام اثباتا فلو كان اسمها معنى نحو كان الراي ان تسافر او كان
الكلام نفيا نحو ما كان زيد ان يقوم فلا يمتنع اقترانه فيهما بان ومن ذلك قوله
تع وما كان هذا القران ان يفترى اي ما كان مفترى على تاويل المصدر
بالوصف ليصح الاخبار **قوله** مختلف في نصبه لا يرد عليه الاختلاف في خبر كاد اي
لانه ليس بهذه الاقوال بل بغيرها وهي انه نصب على الحالية وهو المشهور وقيل
على المفعولية لان الفعل بمعنى قارب وقيل نصب على اسقاط الجار وهو من
لان الفعل بمعنى دنى وقيل رفع على انه بدل الاشتمال فمعنى زيد ان يخرج
في قوة قرب زيد خروجه **قوله** خبر مشبه بالمفعول به وهو الصحيح لان هذه الافعال

يتوقف

يتوقف فهم معناها على اسمين فاشبهت ضرب مثلا **واعترض** هذا القول
بانه لو كان مشبها بالمفعول به لم يقع جملة **واجيب** بان الشبه لا يعطي حكم
المشبه به من كل وجه ولانه عهد مجيء المفعول به جملة في الحكاية بالقول **قوله**
والثالث انه محال يرد باطراد وروده معرفة وجامدا وبانه غير فضلة اذ لا يستغني
عنه **قوله** الواقعة حالا يرجح للثانية والواقعة مفعولا يرجح للثالثة فهو لف
ونشر مرتب والحامل له على هذا الضيع الاختصار **قوله** مفعولا به كذا وقع
التقييد بقوله به في بعض النسخ وسقط في اخرى والحال انه مراد لانه المتعارف
اليه المفعول عند الاطلاق وايضا الامثلة تدل عليه وفيه اشارة الى
ان الجملة لا يجري فيها بقية المفاعيل وهو الراجح خلافا لمن قال ان المفعول
المطلق يكون جملة وهي المحكية بالقول فهي مفعول به على الراجح لا مفعول
مطلق مبين للنوع والخلاف مبني على انه اذا كان ط العامل فيها قال مثلا هل
مشتق من القول بالمعنى المصدري فالجملة المحكية مفعول به لانها غيره كزيدا
في ضربت زيدا فانه غير الضرب ويقال فيها انها مقولة كما يقال في زيد انه مضروب
او هو مشتق من القول بمعنى القول فالجملة المحكية مفعول مطلق لاتحاد عينه
وهو مذهب ابن الحاجب فالخلاف لفظي قال ابن الحاجب والذي عزاي من المحققين
الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد قايم
وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا اهو قد عرفت
ان الصواب قول الجمهور فتامل **قوله** ومحلها اي الحالية والمفعولية النصب
ما لم تنب المفعولية عن الفاعل في باب القول نحو واذا قيل ان وعد الله حق
ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون واذا قيل لهم امنوا فان محلها
حينئذ رفع وانما قيد المصنف بذلك لانها اذا نابت عن الفاعل لا تكون مفعولا

الجملة الثانية والثالثة الواقعة حالا او الواقعة مفعولا به

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)